مراعاة المخاطب في توجيه الأحكام النحوية أصول ابن السراج (ت ٣١٦هـ) اختياراً

م.م أحمد راضي جبر/المديرية العامة للتربية في بابل

www.ahmed8282@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٠/١٢/٢٥

تاريخ القبول ٢٠٢١ /١/١٢

ملخص للبحث :

سلَّط الباحث الضوءَ في هذه الدراسة على جهد عَلَم من علماء اللغة والنحو وهو أبو بكر بن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) في إبراز الجانب الوظيفي للغة ، وقد اعتنى عناية خاصة بحال المخاطب ، مستنداً إلى قاعدة مقتضى حال الكلام بصورة عامة ، وبحال المخاطب بصورة خاصة في تعليل جملة من الأحكام النحوية ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فاتكأ على علم المخاطب بتقويم التركيب النحوي صحةً أو خطأً . وقد قُسم البحث على: مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث ، أولها : الحذف ، وثانيها: تحقق الفائدة وثالثها : أمن اللبس ، ورابعها : التنبيه. وختم البحث بأهم النتائج وقائمة بالمصادر والمراجع.

كلمات مفتاحية :

الاتصال – الإفهام – المتكلم – المخاطب – الحذف – اللبس – المعنى

Abstract :

The research focused on the effort of the knowingly of scholars of the linguistics and grammer who is Abu – Bakar Al-Sarraj (316 H) . In clear up the career side for language .

He took careit by the listener , Based on the role of the speech in general way . And in the listener in special way . In the reasons of the rules of Grammar . So he be taken for of this leatn on the speaker by asses grammar if true or false . As we know the process of speaking based on four section : speaker , listener , purpose and meaning of passage .

Then the " research focused on the fifth part for the process , it's the tool which we used to reach to the aims that accredit ate Abu – Bakhar to made a good sentence that stipulate in it the benefit of the question .

He divided the research on :

Introduction, middle, and three detectives . firstly, omission.

Secondly , guising thirdly alarmism them he finished his discuss by important and the lists of sources and auditor .

Key words:

Communication - Understanding - Speaking - Addressing - Deleting - Confusion - Meaning

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد ، النبي الأكرم وآله الأطيبين الأطهرين وصحابته المنتجبين ، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

و بعدُ :

فقد وضعت اللغة لعلةٍ ما ، ولم تُخلقْ عبثاً ، فلها وظيفة تقوم بها ، وهي إيصال المعاني والأغراض التي تختلج في صدر المتكلم إلى من يروم إيصالها إليه وهو السامع أو المخاطب ، وقد وضَّح هذه الغاية ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بحدِّه اللغة بأنها : ((أصوات يعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم))[١] .

وعلى ذلك تقوم عملية التخاطب على أركان أربع ، عمادها : المتكلم ، هو مصدر الكلام ، وعليه تقع وظيفة اختيار الألفاظ المناسبة للمعاني بأسلوب مقنع مؤثر في المتلقي ، والركن الثاني هو المخاطب أو المتلقي وهو المقصود بالخطاب والمستقبل له ، والركن الثالث : غرض ذلك الخطاب ، أو المراد إيصاله من لدن المتكلم إلى المخاطب ، والركن الرابع السياق أو المقام أو الحال الذي يجتمع في مجموعة من الظروف ، والملابسات ، والبيئة التي تحيط بالمتكلم والمخاطب [٢] .

والذي أذهب إليه أن هناك ركناً خامساً للعملية التخاطب ، وهو الوسيلة التي يستعملها المرسِل لإيصال أغراضه ، وقد سمّى الجاحظ الوسائل التي تعبِّر عن المعاني المختلجة في صدر المرسل بالبيان ، لأنه ((اسمٌ جامع لكلِّ شيءٍ ، كشف لك قناعَ المعنى ، وهتك

الحجب دون الضمير ، حتى يُفْضِيَ السامعُ إلى حقيقته ، ويهجم على محصوله ، كائناً ما كان ذلك البيان ، ومن أيِّ جنسٍ كان ذلك الدليل ، لأنَّ مدار الأمر والغاية التي اليها يجرى القائل والسامع ، إنما هو الفهمُ والإفهام . فبأي شيءٍ بلغتَ الإفهام، وأوضحت عن المعنى ، فذاك هو البيان في ذلك الموضع)) [٣] .

فالتعبير عن المعاني ليس منحصراً باللغة ، لأن مفرداتها – مهما كثرت – فهي محدودة ، ومعدودة ، والمعاني التي يحتاج المتكلم إلى بيانها غير محدودة ، فلا بد من وسائل أُخَر يتوسل بها المرسل للإبانة عن هذه المعاني [٤] ، ولا أريد التوسع في هذه الوسائل فهي ليست محل بحثي ، وإنما أحببت أن أسلط الضوء على جهد علمائنا الأعلام، وأنهم أصحاب الريادة في تحديد أركان العملية الكلامية ، وسبل التعبير عن الأغراض والمعاني .

وقد عُنِي العلماء كثيراً بحال المخاطب ، فبيّنوا أنه إذا أريد صياغة تركيب لغوي ((فينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ، ولكلِّ حالةٍ من ذلك مقاما، حتى يُقَسِّمَ أقدار الكلام على أقدار المعاني ، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات)) [٥] ، فلكلِّ مقام مقال .

من هذا المنطلق، ولإبراز جهد علمائنا الأوائل في هذا المجال ، ارتأيت أن أخوض غمار هذا البحث ، جاعلاً ميدان هذه الدراسة كتاباً نحويّاً ، ذكر فيه مُؤلِّفُه كثيراً من الأحكام وعلّلها مستنداً إلى المخاطب ومتكئاً على فهمه أو عدم اللبس عليه وهو كتاب (الأصول في النحو) لأبي بكر بن السرّاج ، مبيِّناً بدراسته أن العرب لم يكونوا يصوغون الكلام إلا بعد معرفة حال المخاطب ، فهناك فرقٌ بين مخاطب خالي الذهن من المعنى ، ومخاطب شاكّ متردد ، ومخاطب منكِر للمعنى ، ولذلك تراهم يصوغون تعابيرهم اللغوية على وفق حال المخاطب ، فعلى المتكلم أن تكون ((غايته معرفة أغراض المخاطب كائناً من كان ، ليدخل إليه من بابه ، ويداخله في ثيابه)) [٦] .

وبحسب المادة التي تجمعت عندي قسمت البحث على أربعة مباحث ، درست في الأول علم المخاطب ، فقد يَحذف المتكلمُ، معتمداً على فهم المخاطب ، أو يقدم ويؤخر متكئاً عليه أيضاً . وتناولت في الثاني تحقق الفائدة عند المخاطب ، وضمَّ الثالث : أمن

اللبس ، فقد علّل ابن السراج بعض الأحكام النحوية مستنداً إلى اللبس أو أمن اللبس . أما المبحث الرابع ، فخصصته للوسائل التي يستعملها المتكلم لتنبيه المخاطب . سبق هذه المباحث مقدمة وتمهيد ، وتلتها قائمة بأهم نتائج البحث .

أسأل الله تعالى أن يتقبل منها هذا القليل ويعفو عمّا فيه من زلات وهنات ، فهو من صنع البشر ، والخطأ والنقص من سماتهم . ولله الحمد والمنة أولاً وآخراً .

التمهيد :

لا أريد التوسع في الحديث عن كتاب (أصول النحو) لأبي بكر ابن السرّاج وصاحبه ، فهو أشهر من نار على علم ، ويكفيه فخراً قول ياقوت الحموي : ((ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله ، وكان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين، وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد)) [٧] ، وقد تبرز مكانة الأصول في النحو أكثر إذا ما علمنا بآثار علمائنا السابقين له وهي : كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، ومعاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، وما هذه الكنوز إلا مرجع كل دارس للعربية وإليها مفزعه ، فقد نهل ابن السرّاج من هذا المعين الثرّ في كتابه، ولاسيّما كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد بعد أنّ رتّب المادة النحوية التي استقاها أحسن ترتيب ، ونظّم أصول المسائل فيها على تبويب لم يُسبق إليه ، فتم كتابه على خير حلّة وأبهى صورة، فنال ما نال من الشهرة المستفيضة وذياع الصيت بين علماء الصنعة.

أخذ أبو بكر ابن السرَّاج النحو عن المبرِّد وانتهت إليه رئاسة النحو البصري [٨] . وتلمذ أيضا لثعلب [٩] ، فلم يجد حرجا أن يوافق الكوفيين في بعض المسائل ، فقد رجع إلى كثير من ((آراء الكوفيين البغداديين، كالكسائي والفراء وثعلب ، وحفظ كثيرا من أقولهم في أصوله، وروى كثيراً من آرائهم)) [١٠] .

لم ينل منه التعصب لهذا المذهب أو ذاك، بل هو يعرض النصوص والآراء ثم ينتقي منها ما يعتقد صوابه ، فعلى الرغم من بصريته إلا أنه لم يبخس من سواهم فضله وعلمه ، فقد سئل يوماً عن أعلم الرجلين – المبرد أو ثعلب – فقال : ((ما أقول في رجلين العالم بينهما)) [١١] بل خالف البصريين في مسائل عديدة ، منها: ردُّه على البصريين تجويزهم عطف الفعل على الاسم ، قال : ((وقد أجاز قوم من النحويين : ظننت عبدَ الله يقوم

وقاعداً، وظننت عبدَ الله قاعداً ويقوم ، ترفع (يقوم) وأحدهما نسق على الآخر ، ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم ؛ لأن العطف أخو التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية كذلك لا يجوز في العطف، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدان فإنما معناه : زيد وزيد ، فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لاستغني عن العطف ، وإنما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء، تقول : جاءني زيد وعمرو، لما اختلف الاسمان ولو كان اسم كلّ واحد منهما عمرو)) [١٢] .

جعل ابن السراج ثمرة الكلام حصول الفهم للمتلقي ، وهذا ليس بجديد على تراثنا اللغوي ، والناظر في كتب النحو الأولى يجد هذا جلياً ، فالجدوى من تأليف الكلام تحقيق الفائدة ، فقد وجّه سيبويه رفع الاسم الواقع في صدر الجملة الاستفهامية ذاكرا سبب وجوده فيها ، بقوله : ((باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك وذلك قولك: زيد كم مرة رأيته ، وعبد الله هل لقيته، وعمرو هلا لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء ،كما أنك لو قلت: أ رأيت زيداً هل لقيته ،كان (رأيت) هو العامل ، وكذلك إذا قلتَ : قد علمتُ زيداً كم لقيته ، كان (علمتَ) هو العامل فكذلك هذا فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره))[١٣].

ويبيِّن المبرد وظيفة كل جزء من الجملة وما يؤديه من دور في إفهام المخاطب ، فكأن الجملة تصاغ للإجابة عن استفهامه ، قال : ((إذا قلت : ضرب عبدُ الله زيداً ، فإنْ شئت قلت : ضَرَبَ عبدُ الله ، فعرَّفتَني أنه قد كان منه ضربٌ ، فصار بمنزلة : قام عبدُ الله ، إلا أنك تعلم أنَّ الضرب قد تعدّى إلى مضروب ، وأنَّ قولَك : قام لم يتعد فاعله ، فإن قلت : ضرب عبدُ الله زيداً، أعلمتَني مَن ذلك المفعول؟ ، وقد علمت أنَّ ذلك الضرب لا بد من أن يكون في مكانٍ وزمان، فإن قلت : عندك أوضحت المكان، فإن قلت: يوم الجمعة بينت الوقت، وقد علمت أن لك حالاً، وللمفعول حالاً. فإن قلت: قائماً عرفتني الحال منك أو منه، فإن قلت: قاعداً أبنت عن حالك أو حاله)) [١٤] .

وعلّل ابنُ السرّاج امتناع الابتداء بالنكرة بعدم تحقق الفائدة ، فالنكرة تدل على العموم، وبهذا المحل لا جدوى من الابتداء بها ، فقد ((امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به ، ألا ترى أنك لو قلت : رجلٌ قائمٌ ، أو رجلٌ عالمٌ ، لم يكن في هذا الكلام فائدة ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً ، فإذا قلت : رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك ، أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة)) [١٥] ، فالجملة التي لا توصل المعنى إلى ذهن السامع تعدُّ خاطئة ولا تجوز ، فعلة عدم الابتداء بالنكرة عدم تحقق الغرض منها وهو إفهام المخاطب .

ويعدُّ المخاطب أو المتلقي الركن الثاني من أركان العملية التواصلية بعد المتكلم أو المرسل ، وتقع عليه وظيفة فك شفرة الرموز على أن يكون الوضع مشتركاً بين المرسل والمتلقي عبر قناة معينة ، والوظيفة الأخرى التي تقع على عاتقه هي الإفهام [١٦] ، فلا بد من وجود مشتركات بين الطرفين ، وإلّا فشل الاتصال ، لأنّ الغرض الذي يتوخاه الطرفان هو الفهم والإفهام كما يعبِّر الجاحظ [١٧] .

ولا بد من وجود مواضعة ، أو اتفاق بين طرفي العملية الاتصالية على هذه الوسائل ، فمن غير المعقول أنك تريد إيصال معنًى ما بالعربية لشخص لا يفقه منها شيئا ، وهنا يحصل الانقطاع بين الطرفين ، ولا تتحقق الغاية التي من أجلها وضعت العملية الاتصالية .

زيادة على ذلك قد تنبَّه علماؤنا الأعلام إلى مسألة أخرى ، وهي أن الغاية من الكلام لا تقف عند إفهام المخاطب فحسب ، وإنما التأثير فيه ، باستعمال أدوات مصاحبة للكلام حتى يصل الغرض إلى المتلقي والتأثير به ، فعلى المتكلم أن ينتقي الألفاظ المناسبة بأسلوب يؤثر في المتلقي حتى تتحقق الغاية ، وهذا ما تسعى له البلاغة فهي ((كلُّ ما تبلغ به المعنى قلب السامع ، فتمكنه في نفسه ، كتمكينه في نفسك ، مع صورة مقبولة ومعرضٍ حسنٍ)) [١٨] ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [١٩] ، فهؤلاء القوم لم يفهموا المعنى القرآني فحسب وإنما دخل قلوبهم ، وأثّر فيهم ذلك التأثير الذي ترجموه على شكل

دموع تفيض من عيونهم ، فهم لم يكونوا يبكون وإنما امتلأت عيونهم بالدمع وفاضت ، تشبيها لها بالنَّهر عندما يفيض ماؤه كنايةً عن شدة بكائهم مما سمعوا من الذكر الحكيم .

ونجد أبا بكر ابن السراج يبني جملة صالحة من الأحكام النحوية ويعللها على وفق حال المخاطب ، فتارة يحيل على علم المخاطب ، وثانية على عدم اللبس عنده وثالثة كأن الجملة قد جاءت جواباً عن استفهام المخاطب .

المبحث الأول :

الحذف لعلم المخاطب

بما أنَّ الجملة العربية تصاغ لتعربَ عما في نفس المتكلم من أغراض ومعانٍ يبغي إيصالها إلى المخاطب ، فعلى المتكلم أن يبيِّنَ ما يجهله المخاطب فحسب ، وأما المعاني المعروفة لديه ففي بيانها لغوٌ وإسراف ، وقد أشار أبو بكر ابن السراج إلى هذه الحقيقة ، بأن الجواب على هذا يكون بحسب السؤال ، أي تتحقق الفائدة المرجوة من صياغة الجملة ، لا بدَّ من بيان الأغراض والمعاني التي يجهلها المخاطب ، فإذا استفهم عن ماهية الدينار ، فتجيبه بأنه معدن ، فإذا سألك عن نوع هذا المعدن ، فتجيب بأنه ذهب أو فضة ، وإذا سألك عن شكله ولونه فتقول : إنه دائري وأصفر ، وإذا استفهم عن وزنه ، فتجيب بأنه عشرون قيراطاً . وهكذا . فالجواب يكون مساويا للسؤال ، ولا داعي لذكر الدينار في جواب الاستفهامات المذكورة ، لتحقق معناه في خلد السائل [٢٠] .

ويميل العربي إلى الإيجاز ما وجد سبيلاً لذلك مع مطابقته لمقتضى الحال ، فيحذفون من الكلام ما لا جدوى منه ، ولكن بشرط ألَّا يخلَّ بالمعنى ، وهو كثير في كلامهم ، بيدَ أن علة الحذف تختلف من جملة إلى أخرى ، وهو من أساليب الكلام العربي البليغ ، فهو ((بابٌ دقيقُ المسلك ، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر ، شبيه بالسِّحر ، فإنَّك ترى به تركَ الذِكْرِ أفصحَ من الذكر ، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة ، وتجدُكَ أنطقَ ما تكونُ إذا لم تُنطِقْ وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ)) [٢١] .

فظاهرة الحذف بيِّنة في العربية ، ولكن تتعدد العلل لذلك الحذف ، وقد ورد الحذف في الجملة الاسمية عند ابن السرَّاج ، لأسباب ، ذكر منها علم المخاطب ، قال : ((حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع ، فمن ذلك أنْ ترى جماعةً يتوقعون

الهلال ، فيقولُ القائلُ : الهلالُ والله أي : هذا الهلال . فيحذف هذا ، وكذلك لو كنتَ منتظراً رجلاً فقيل : عمرو جاز على ما وصفت لك ومن ذلك : مررت برجل زيد لأنك لما قلت : مررت برجل أردت أن تبين من هو فكأنك قلت هو زيد ..... أن تحذف الخبر لعلم السامع ، فمن ذلك أن يقول القائل : ما بقي لكم أحد فتقول : زيد أو عمرو أي : زيد لنا)) [٢٢] ، فابن السرَّاج في نصِّه هذا يصور لنا الجملة كأنها مشهد حيّ ، قد سبقها كلامٌ مستقرٌ معناه في خلد المتلقي ، ثم جاءت هذه الجملة فحذف منها ما يعلمه المخاطب، إذ لا فائدة من ذكره ها هنا، لأن الغاية التي يسعى لها القائل والسامع هي الفهم، وبما أن الغاية متحققة فحذفه أفضل من ذكره .

وقد فصَّل القول بأنه لو سئل أحدهم : من الذي قامت جاريته في دار أخيه ؟ فأجاب : عبد الله ، فعبد الله مبتدأ ، خبره محذوف ، والعلة في حذفه ، لعلم السائل به ، لما تقدم من ذكره في الجملة الاستفهامية ، ((فكلٌ من المتكلم والمخاطب حاضر في الموقف الكلامي يرى ويسمع أطراف الحديث ، فالمشهد يوحي بالدلالة المقصودة ، فلا يحتاج المتكلم إلى ذكر تفصيلات ما يشاهد المخاطب ، وإنما يذكر له الحدث الأهم الذي ينبغي للمخاطب أن يسمعه ويعيه)) [٢٣] ؛ لأن ((الخطاب يفترض وجود المخاطب ، وقرب المخاطب ، وانتباه المخاطب ، وهي كلها شروط مكانية زمانية شخصية يجب أن تتوافر حتى يمكن للمواضعة أن تعمل)) [٢٤] .

ومن الإضمار الذي أرجعه ابن السراج إلى علم المخاطب الأفعال الدالة على الاستثناء وهي (عدا ، وخلا ، ولا يكون وليس) فإذا ضُمِّنَت هذه الأفعال معنى الاستثناء ، فلا موجب لذكره ؛ لأنَّه معلومٌ عند المخاطب ، فالاستثناء عملية إخراج شيء من شيء آخر ، فإذا قلتُ : جاء القوم ليس زيداً . يكون المعنى : جاء القوم ليس بعضهم زيداً ؛ لأني أخرج (زيداً) وهو المستثنى من (القوم) المستثنى منه و(بعضهم) مفهوم من سياق الجملة ، فيضمَر رعاية للاختصار أولا ولأنه مفهوم ثانيا [٢٥] ، وقد اختصر ابن السرّاج ما فصَّله سيبويه [٢٦] ، فكأن جملة : جاء القوم لا يكون زيداً ، قد مرت بمرحلتين ، فلمّا قال القائل : جاء القوم ، قد دار في ذهن المخاطب أنّ زيداً ضمن الآتين ، فسأل المخاطبُ المتكلمَ : زيدٌ بعضهم ؟ فردّ المتكلم ، فقال : جاء القوم لا يكون زيداً ، فأضمر (بعضهم)

لعلم المخاطب به ، فهو يقيم حواراً بين طرفي العملية الاتصالية ، حتى يصلوا إلى صياغة نظام تأليف الجملة .

المبحث الثاني

تحقق الفائدة

بما أن للجملة وظيفةً هي إيصال المعاني ، والأغراض من المتكلم إلى المخاطب ، فلا بد من قصر هذه الجملة على المعنى المجهول لدى المخاطب وتحقق الفائدة في العملية التخاطبية بين المتكلم والمخاطب .

وهذا ما بيّنه عبد القاهر الجرجاني من أنَّ لكل لفظ معنًى خاصاً به ، حتى ترتيب ألفاظ الجملة : ((يَقْتضي في نظمِها آثارَ المعاني وتُرتَّبُها على حسبِ ترتيبِ المعاني في النَّفس))[٢٧]، ومن التراكيب النحوية التي جعل صحتها مقيدة بفهم المخاطب لها تركيب (زيدٌ أخوك) وفيه إخبار المعرفة بالمعرفة ، فيحدُّ الخبرُ بأنه : ((لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً ، نحو : زيدٌ قائم ، أو تقديراً ، نحو : أ قائم زيدٌ ؟ ، وقيل الخبر : ما يصح السكوت عليه)) [٢٨] ، فهو الجزء المتمُّ فائدة المبتدأ .

واشترط النحويون أن يكون المبتدأ معرفةً أو نكرة مخصصة فتكون قريبة من المعرفة ، فإذا أردت حصول الفائدة من التركيب اللغوي ينبغي أن تكون الألفاظ دالة على معانٍ محددة ، فلو قلت : ((رجلٌ قائمٌ ، أو : رجلٌ ظريفٌ . لم تفدِ السامعَ شيئاً ؛ لأنَّ هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيراً)) [٢٩] ، فالمبتدأ هنا نكرة ، والتي تفيد العموم ، وهذا المعنى قد يصدق على كل شخص مسمى بـ(رجل) ، وبهذا لا تتحقق الفائدة .

وأما الخبر فذكر النحويون السابقون لابن السراج أقسامه الأربع ، ولم يشيروا إلى مجيئه معرفةً ، وذهبوا إلى أنه يقبح أن يأتي الخبر(معرفة) وما جاء عن العرب فمؤوَّل ، ولذلك أوَّلوا قول حسان [٣٠] :

كأنَّ خَبيئَةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءٌ

فجاء الخبر (مزاجها) معرفة ، والمبتدأ (عسل) نكرة ، والذي سوَّغ ذلك أن (عسل) اسم جنس فالمراد هنا بيان جنس هذا المشروب مخلوط من جنس العسل والماء [٣١] وكان كلامهم على علة مجيء المبتدأ نكرة ، وسكتوا عن الخبر المعرفة .

وقد تنبَّه لهذا الأمر ابن السرَّاج وفصَّل القول فيها ، جاعلاً المخاطبَ الفيصل في صحة التركيب من عدمه ، فقولك : زيدٌ أخوك . إنما تصحُّ إن كان المخاطب يعلم (زيد) ولكنه يجهل بأنه أخوه ، لأي سببٍ كان ، أو كان يعلم أن له أخاً ولكنَّه يجهل هويته ، فقيل له زيدٌ أخوك . فتتحقق الفائدة باجتماع المعرفتين معاً ، فالمعرفة في هذا التركيب تُنزَّل منزلة النكرة ، لأنَّها – أقصد المعرفة – مجهولة عند المخاطب ؛ ولذلك صحَّ مجيؤها خبراً .

وأما قولنا : اللهُ ربُّنا الله ربنا ، ومحمد نبينا ، وهو معنًى معلوم عند الجميع ، ففي القول هذا لغوٌ ، ويردُّ ابن السرَّاج هذا الاعتراض بقوله : ((هذا إنما هو معروفٌ عندنا ، وعند المؤمنين ، وإنما نقوله رداً على الكفار ، وعلى مَن لا يقول به ولو لم يكن لنا مخالفٌ على هذا القول ، لما قيل إلا في التعظيم والتحميد ، لطلب الثواب به فإنَّ المسَبِّحَ يُسَبِّحُ ، وليس يريد أنْ يفيدَ أحداً شيئاً ، وإنما يريد أن يتبررَ ويتقرب إلى الله ، بقول الحق . وبذلك أَمَرَنا وتعبَّدَنا)) [٣٢] ، و يشير هنا إلى أن هذا التركيب اللغوي له فائدة ، وإنما تختلف هذه الفائدة بحسب الغرض الذي يتوخاه المتكلم ، فمرةً يريد أن يبينَ للمخاطب ما يجهله ، كأن يكون هذا التركيب (اللهُ ربُّنا) مخاطباً به الكافرين ، أو من لا يؤمنون بالله تعالى ، وهم يجهلون هذا المعنى ، وتلمح به معنىً آخر ، كأنه جواب لسؤال : مَن ربُّكم ؟ فتقول : اللهُ ربُّنا ، أما إن كان المعنى معلوماً عند المخاطب ، ففي إنشاء هذا التركيب لغوٌ ومضيعة . قال ابن السراج : ((لو قال قائل : النار حارة ، والثلج بارد ، لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه، وإن كان الخبر فيهما نكرة)) [٣٣] .

وأما النحاة اللاحقون له فكان لهم قول في مجيء الخبر معرفة ، وتناولوا المسألة من جانب تحديد المبتدأ منهما ، فذهبوا إلى أن الأول هو المبتدأ ، وذكر ابن هشام (ت٧٦١هـ) ذلك بقوله : ((يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكونا معرفتين ، تساوتْ رتبتهما ، نحو : اللهُ ربُّنا، أو اختلفت ، نحو : زيدٌ الفاضلُ ، والفاضلُ زيدٌ ، هذا هو المشهور، وقيل : يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل : المشتقُّ خبرٌ ، وإنْ تقدَّم ، نحو : القائمُ زيدٌ ، والتحقيقُ أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: مَنِ القائم ؟ فتقول : زيدٌ القائم فإن علِمهما وجهل النسبةَ فالمقدَّمُ المبتدأ)) [٣٤] .

والذي أريد أن أسلِّط الضوء عليه هنا أن ابن السرَّاج قد جعل من حال المخاطب دليلاً على صحة التركيب اللغوي من عدمه ، وهذا يدلُّ على أن المخاطب ((لا يشكل طرفاً أساسياً في تكوين الخطاب فحسب ، بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنيته وعناصره اللغوية ، فكثير مما نقوله محكوم بما نعتقد أن المخاطب يتوقعه ، وهو الذي دائما نستبق أسئلته وتساؤلاته)) [٣٥] .

المبحث الثالث

أمن اللبس

لقد عني العرب عناية فائقة في كلامهم حتى يكونَ واضحاً جلياً للسامع إلا إذا كانت غايتهم التمويه وجعل المخاطب في شكٍ ، وإلى هذا أشار الخليل بقوله متحدثا عن بعض الألفاظ الغريبة والحوشية : ((الكَشَعْثج ، والخَضَعْثَج ، والكَشَعْطَج ، وأشباههِنَّ، فهذه مولَّداتٌ لا تجوزُ في كلامِ العرب ؛ لأنَّه ليس فيهن شيءٌ من حروف الذَلَق والشفوية ، فلا تَقْبَلنَّ منها شيئاً، وإنْ أشبَهَ لفظَهم وتأليفَهم، فإنَّ النحاريرَ منهم ربَّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادةَ اللَّبس والتَعنُّيت)) [٣٦] ، ويدخل تحت هذا الباب التورية ، وهو أسلوبٌ عربي ، لأن الغاية التي يتوخاها المتكلم ويريد إيصالها إلى المتلقي ألّا يفهم النص إلا بعد نظر وتشريح ، ولذلك تتعدد معاني النص الواحد بحسب فَهْمِ القارئ .

أما من الناحية النحوية فاشترط النحويون لصحة الجملة أن تكون خالية من التباس المخاطب ، فلو قلنا : ضرب موسى عيسى ، وجب أن يكون المتقدم هو الفاعل ، والمتأخر مفعولاً به ؛ لأن في التقديم والتأخير سيحصل اللَّبس على المخاطب ، ولا يعرف الضارب من المضروب ، أما في قولنا : أكلت بشرى الكمثرى ، فالتقديم جائز ، اعتماداً على فهم المخاطب بأنه يعرف الآكل من المأكول ، وبذلك يؤمن اللَّبس ، فإنَّ ((الإلباس متى وقع لم يجز، لأن الكلام وضع للإبانة))[٣٧] .

ولذلك فمن صحة التركيب النحوي ألَّا يبدأ بـ((بما يكون فيه اللَّبس ، وهو النكرة ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : كان إنسانٌ حليماً ، أو : كان رجلٌ منطلقاً، كنت تُلْبِسُ ؛ لأنَّه لا يُستنكَر أنْ يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة

خبراً ، لما يكون فيه هذا اللبس)) [٣٨] ، ولذلك قلَّما تجد مؤلَّفاً يخلو من هذه المصطلحات (اللبس – الالتباس – أمن اللبس) ، فقد جعل النحاة (اللبس) في ضمن العلل أو الحجج التي وضعوها لتقعيد اللغة ، وهو – لعمري – إن دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على عناية النحوي العربي بحال المخاطب .

وقد أرجع ابن السرّاج بعض التراكيب اللغوية معتمداً على أمن اللَّبس تارة ، وتارة أخرى على خشية اللبس ، فمن المسائل التي عللها بالخوف من اللبس ، مسألة عطف البدل في حال كان البدل نفس المبدَل منه ، فيذهب إلى أن البدل على نية تكرار العامل فيه ، وهذا يستلزم وجود حرف العطف ، ولكن لما كان حرف العطف مستلزماً اللبس على المخاطب ، وإفهامه معنًى غير المطلوب ، جيء بالبدل على هذه الصورة ، فتقول : ((مررتُ بعبد الله زيدٍ . ومررت برجلٍ عبدِ الله . وكان أصلُ الكلام : مررتُ بعبد الله ،ومررت بزيدٍ . أو تقولُ: مررتُ بعبدِ الله وزيدٍ ،ولو قلت ذلك ، لظنَّ أنَّ الثاني غيرَ الأوَّلِ ؛ فلذلك استعمل البدل فراراً من اللَّبس)) [٣٩] .

فاختلاف دلالة التركيبين واضحة بين (مررت بعبدِ الله زيدٍ ، ومررت بعبدِ الله ، و مررت بزيدٍ) فالمعمولان في الجملة الأولى عائدان لشخص بعينه ، وأما الجملة الأخرى فالمعمولان مختلفان ، والغرض المراد إيصاله إلى المتكلم المعنى الأول من دون الثاني ؛ ولذلك التجأ المتكلم إلى البدل لإزالة اللَّبس عن المتلقي .

وقد علّل إظهار الضمير في الأفعال التي تقع خبراً للمبتدأ إذا كان المبتدأ مثنًى أو جمعاً بالخوف أن يلتبس على المخاطب المفردُ بالمثنى أو الجمع ، قال : ((زيدٌ يقومُ ، والزيدان يقومان . فهذا الضمير وإنْ كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع وذلك ضرورة خوف اللبس)) .[٤٠] فلا حاجة إلى إظهار الضمير إذا كان المبتدأ مفرداً ، أما إذا كان مثنى أو جمعاً فيجب إظهاره ، لئلا يلتبس على المخاطب ويفهم غير ما أراد المتكلم ، إلا إذا أراد المتكلم أن يُعَمِّي على المخاطب فهذا بابٌ آخر .

وقد أوسع القول في جواز جرِّ التمييز بـ(من) في باب التعجُّب هروباً من أن يلتبس على المخاطب معنى التمييز بالحال ، كقولك : (حسبك بزيدٍ رجلاً) ، ويصحُّ أن تقول (من رجلٍ) ، ولله درُّه شاعراً ، وتقول (من شاعرٍ) ؛ لأن المنصوبين في الجملتين (حسبك

بزيد رجلاً ، ولله دره فارساً) يُحتمَل أن يكونا تمييزين ، ويحتمل أن يكونا حالين . ولأجل جعل المعنى خالصاً للتمييز يرى ابن السراج صحة جرّهما بـ(من) ، ويُفهَم من كلامه أن هذا الجواز خاص بمعنى التعجب ، ولا يجري على بقية أنواع التمييز ، فلا يصحُّ أن تقول : عندي عشرون من درهم . ولا هو أفره منك من عبدٍ ، لأن المعنى هنا لا يلتبس على المخاطب ، فجملة (عندي عشرون درهماً) تحتمل معنًى واحداً فحسب وهو التمييز ، فلا حاجة إلى مجيء الجار . ولو قلت : ((كم ضربتَ رجلاً ؟ وكم ضربتَ من رجلٍ ؟ جاز ذلك ؛ لأن (كم) قد يتراخى عنها مميزها فإن قلت : كم ضربتَ رجلاً لم يدر السامع أردت : كم مرة ضربتَ رجلاً واحداً أم : كم ضربت من رجل فدخول (من) قد أزال الشك)) [٤١].

فجملة (كم ضربتَ رجلا) تحتمل معنيين ، الأول : الاستفهام عن عدد الضربات الواقعة على رجلٍ بعينه ، والمعنى الآخر : أن يستفهم عن عدد الرجال المضروبين ، وبذلك تتعدد دلالات النص الواحد ، فيؤتى بحرف الجر – هنا – لتخليص الجملة إلى معنًى واحدٍ ، فإذا قلت : كم ضربتَ من رجلٍ ؟ ذهب البال إلى السؤال عن عدد الرجال المضروبين بدلالة حرف الجر ، أما إذا لم يلتبس على المخاطب شيءٌ ، أو بعبارة أخرى لم تتعدد دلالات النص ، فلا حاجة إلى حروف الجر.

وقيَّد ابن السرَّاج نيابة حروف المعاني من بعضها بشرط عدم الالتباس على المخاطب ، فيرى صحة القولين : فلانٌ بمكة و في مكة ؛ لأنك ((إذا قلتَ : فلانٌ بموضعِ كذا وكذا ، فقد خبَّرت عن اتصالِه ، والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلتَ : (في) موضعِ كذا فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه ، وإحاطته به ، فإذا تقارب الحرفان فإنَّ هذا التقارب يصلح لمعاقبة)) [٤٢] ، أما إذا كان في نيابة الحرف عن آخر اختلافٌ في الدلالة ومعنًى مغاير لما يريده المتكلم بحيث يلتبس على المخاطب مراده المتكلم منه ، فلا تجوز النيابة ، نحو : ((مررت في زيدٍ ، أو : كتبتُ إلى القلمِ ، لم يكنْ هذا يُلتَبَس به فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز)) [٤٣] .

وغير ذلك من الأمثلة التي أوردها ابن السراج في أصوله ، وقد علل كثيراً من المسائل النحوية متكئاً على علة اللبس ، فهذا التركيب يجوز لأن اللبس فيه وشيك ، وهذا لا يصحُّ لوقوع اللبس فيه .

وكل هذا يدلُّ دلالة قطعية على عناية علمائنا النحاة بحال المخاطب ، فهو القطب الثاني الذي تدور عليه العملية الاتصالية بعد المتكلم . وما الكلام إلا وسيلة لإيصال الأغراض والمعاني من المتكلم إلى المخاطب . فينبغي أن يكون الكلام مفهوماً عند المخاطب حتى تكون العملية الاتصالية ناجحةً بين الطرفين .

وقد اعتمد على أمن اللبس عند المخاطب في توجيه حذف (كلّ) إذا كُرِّرت ، كقول الشاعر(٤٤) :

أُكَلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امرئاً ونَارٍ تَوقَّدُ بالليلِ نَارا

فحذِفَت (كل) الثانية وبقيَ عملها دليلاً عليها ، فكأنه قال : وكلَّ نارٍ توقد بالليل ناراً ، وهذا الحذف لا يضر ، لعدم التباس المعنى عند المخاطب ، ومثله : ((ما مثلُ عبد اللَّهِ يقول ذاكَ ولا أخيهِ ، وإن شئت قلت : ولا مثلَ أخيهِ، فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه، وتفريقُه أن تقول : ما مثلُ عبد الله يقولُ ذاك ولا أخيه يكرهُ ذاكَ ، قال : ومثلُ ذلك ما مثلُ أخيكَ ولا أبيكَ يقولانِ ذلكَ، فلما جاز في هذا جاز في ذاك)) (٤٥) ، والذي أراه إنما جاز الحذف هنا لعلم المخاطب به لما تقدم من ذكر ، فلمّا علمه المخاطب لم تكن هناك فائدة في إظهاره مرة أخرى ، لأن الحذف يعتمد على دليل ، و ((أدلة الحذف كثيرة منها أن يدل العقل على الحذف والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف كقوله تعالى : ﴿ **حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير** ﴾ الآية وقوله : ﴿ **حرمت عليكم أمهاتكم** ﴾ الآية فإن العقل يدل على الحذف لما مرّ، والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير حرم عليكم تناول الميتة وحرم عليكم نكاح أمهاتكم ؛ لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها ومن النساء نكاحهن)) (٤٦) ؛ لذا وجّه الخطيب القزويني الحذف في الآيتين معتمداً على علم المخاطب بما سبق ذكره قبل النصين الكريمين ، وعلى العموم فالعربيُّ يميل دائماً إلى الحذف والإيجاز ما وجد إلى ذلك سبيلاً ، ولا سيما ((إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون))(٤٧) .

المبحث الرابع

التنبيه

التنبيه هو إلفات المخاطب إلى ما غُفِل عنه وكذلك ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل ، إعلاماً بما في ضمير المتكلم للمخاطب [٤٨] ، وغاية المتكلم التي يتواخاها من استعمال التنبيه وسيلةً يُمَهِّدُ بها للدخول إلى الغرض الرئيس في كلامه ، فكأنَّ المخاطب غافلٌ أو ساهٍ، فيعمد المتكلم إلى تنبيهه ، فإذا انتبه أرسل المتكلم رسالته المتضمنة المعنى المراد إيصاله للمخاطب .

وقد استعمل العرب أدوات للتنبيه في كلامهم ، منها : (ها ، و أما ، و ألا) وتدل هذه الأدوات على تنبيه المخاطب على ما تحدثه به .

وقد وسَّع أبو بكر ابن السرّاج هذا المبحث بذكره أدوات أخرى تؤدي وظيفة تنبيه المخاطب . من ذلك تقديم المبتدأ على الخبر ، فالمبتدأ معلوم عند الطرفين لأنه معرفة في الغالب ، وأما المجهول فهو الخبر ، فيبدأ بذكر المعلوم عندهما تنبيهاً وتمهيداً لما بعده ، قال : ((فإذا اجتمع اسمان : معرفةٌ ونكرةٌ ، فحقُّ المعرفة أنْ تكونَ هي المبتدأ ، وأنْ تكونَ النكرةُ الخبرَ ؛ لأنك إذا ابتدأت ، فإنَّما قصدُك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ، ليتوقع الخبر بعده ، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ، ويستفيده)) [٤٩] ، فهذا معنًى من المعاني التي أفادها ابن السراج من المبتدأ ، والذي أراه أن التنبيه ليس منحصراً في المبتدأ لنفسه ، وإنما في المقدَّم ، لأن العرب لا يقدِّمون شيئاً من كلامهم إلا لغاية وغرض يتوخونه ، فتقول مثلاً : زيدٌ منطلقٌ ، فـ(زيد) مبتدأ وهو معرفة ومعلوم لدى المتكلم والمخاطب ، وإنما ذُكِر مقدما ليشدَّ المخاطب إليه حتى يعلمَ ما صفة هذا المبتدأ ، ثم يذكر الخبر ، فكأنه هيَّأ المخاطب لاستقبال الخبر ، بواسطة المبتدأ الذي يلمحُ فيه ابن السرَّاج معنى التنبيه ، لأنه ((ليس إعلامُك الشيء بَغتةً مثلَ إعلامِك له بعدَ التَّنبيهِ عليه والتَّقدمةِ له ؛ لأنَّ ذلك يَجري مَجْرى تكريرِ الإعلام في التأكيد والإحكام)) [٥٠]

ويذهب أيضاً إلى أن أدوات النداء دالةٌ على تنبيه المخاطب ، فهي وسيلةٌ يمهد بها ذهن المتلقي ، فإذا انتبه ألقى عليه الغرض الرئيس من كلامه ، ولكل أداة موضع خاص من الاستعمال خاصٌّ بها ، حتى تؤدي غرضها ، فلنداء القريب استعمل العرب الهمزة ، ولنداء

البعيد (أَيَا) ولمتوسط البعد (يا) التي تستعمل أيضاً في القريب والبعيد، فأنت تراهم يفرقون في استعمال الأدوات ليس لحال المخاطب الذهني فحسب وإنما يعتنون بقربه أو بعده من المتكلم ؛ ولذلك فقد أنزلوا النائم منزلة البعيد ، وقد يستعملون أداة البعيد للقريب للتوكيد ، أو مبالغة بالأمر المراد التكلم عنه [٥١] .

وذهب إلى أن (هَلُمَّ) ليس كلمة واحدة ، بل هي مركبة من جزأين هما (ها) التي هي للتنبيه ، وقد حُذِفت ألفها لكثرة الاستعمال ، و (لُمَّ) التي بمعنى أقرُبْ ، وهي من الأدوات التي أفاد منها ابن السرّاج معنى التنبيه ، وتهيئة المتلقي . فهذه الأدوات إنما هي وسائل يتوسل بها المتكلم ليمهد بها الطريق ويُصَفِّي ذهن المتلقي ، فيكون حاضراً لاستقبال المعنى الرئيس من الجملة .

وتناول مسألة تنبيه المخاطب في توجيه إعراب الاسم المنصوب في الجملتين: هذا زيد قائماً ، وذاك عبد الله راكباً . بأنهما حالان ، والذي سوّغ كونهما حالين هو تضمن (هذا و ذاك) فعل الإشارة ، والمعنى : أشير إليك زيد قائماً وعبد الله راكباً، ومعنى الإشارة الذي يتضمن تنبيه المخاطب ، فكأنه أراد أن ينَبِّهه أولاً ، ومن ثم يخبره بقيام زيد أو ركوب عبد الله ، فقد يكون المخاطب غافلاً أو ساهياً ، فأراد المتكلم تهيئته وتنبيهه ، وأن ينتبه لحال (زيد وعبد الله) ليعدَّ عدته لهذا المعنى . فقد يكون القيام يضر بزيد ، أو الركوب صعب على عبد الله ، فأراد المتكلم أن يبيِّن للمخاطب بذكر (هذا و ذاك) أولاً أن ينتبه إلى المشار إليه ، فإذا عرفه أخبر المخاطب بقيام المشار إليه أو ركوبه .

الخاتمة

بعد هذه المفاتشة لكنزٍ من كنوز العربية ، صاحب النُقلة النوعية في منهجية التأليف اللغو ، وصل الباحث إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها بما يأتي :

١- تُسَجَّل الريادة في تحديد أركان العملية التخاطبية لعلمائنا الأقدمين ، وما المحدثون إلا عيالٌ عليهم ، يصوغون المفاهيم بعباراتٍ مغايرة . فلابن جني والجاحظ وغيرهما السبق في تحديد هذه الأركان .

٢- اعتمد أبو بكرٍ ابن السرَّاج على عِلْم المخاطب في توجيه جملة صالحة من الأحكام النحوية ، كامتناع الابتداء بالنكرة ؛ لعدم تحقق الفائدة للمخاطب ، فالنكرة تدل

على العموم ، والمخاطب ينتظر ما يحقق له الفهم . والنكرة – عموماً – لا تؤدي هذه الوظيفة .

٣- أرجعَ حذف المبتدأ وإضماره لأسباب عدة ، وكل هذه الأسباب إنما تعود إلى المخاطب وعلمه ، فمنها ما : يجوز حذفه إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع ، فمن ذلك أنْ ترى جماعةً يتوقعون الهلال ، فيقولُ القائلُ : الهلالُ والله ، أي : هذا الهلال ، فيحذف هذا ، وكذلك صنع مع معمول الأفعال الدالة على الاستثناء ، فيحذف اسمها ، ارتكازاً على علم المخاطب له . فإذا كان معلوماً فلا حاجة لذكره .

٤- اشترط ابن السرَّاج مجيء الخبر (معرفة) ليكون ذا فائدة للمتلقي ، وإلّا فالتركيب اللغوي عنده مغلوط . كقولهم : زيدٌ أخوك . إن كان المخاطب يعلم حال زيدٍ ، مع كونه جاهلاً أنه يكون أخاه .

٥- من الأسباب التي استند إليها ، محدداً حكمه في صحة التركيب ، اللبسُ على المخاطب ، فحتى يكون التركيب صحيحاً ، ينبغي أن يكون خالياً من الإلباس ، فمتى التُبِسَ المعنى على المخاطب لم تصحَّ هذه الجملة ، لأن الكلام وضع للإبانة . فالإظهار واجبٌ إنْ كان في الإضمار لبسٌ على المتلقي ، والعكس صحيح ، فإذا أمن اللبس جاز الحذف . كل هذه الأحكام مرجعها شيءٌ واحد هو المخاطب ، والعلة التي وُجِدَ الكلام من أجلها ، وهي إيصال المعنى من المرسل إلى المتلقي .

٦- علل وجود بعض الأدوات في الجملة العربية ، بأنَّ لها وظيفة تنبيه المخاطب لما يأتي من الكلام ، نحو أدوات النداء، وهلُمّ .

هوامش البحث

(١) الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م . ١ / ٣٤ .

(٢) ينظر : استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية : عبد الهادي بن ظافر الشهري ، دار الكتاب ، بيروت ، (د. ت) ٥٦ .

(٣) البيان والتبيين : الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر ٢٥٥ه) ، تحقيق درويش جويدي ، المكتبة العصرية ، بيروت ٥٥ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ٥٩ .

(٥) المصدر نفسه ٨٨ .

(٦) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : القيرواني (ابن رشيق أبو علي بن الحسين ت٤٥٦ه) ، ط١، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٩/١ .

(٧) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) : الحموي (عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي ٦٢٦ه) ، تحقيق إحسان عباس ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٣م ٢/ ٤٠٢ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٤٠٣ .

(٩) ينظر : الدرس النحوي في بغداد ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٧، ٥٣ .

(١٠) المصدر نفسه ٨٦ .

(١١) المصدر نفسه ٥ / ١٣٨ .

(١٢) الأصول في النحو : ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ٣١٦ ه) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦م ١٨٤/١ .

(١٣) الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠ه) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٤ م ١٢٧/١ .

(١٤) المقتضب : المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٥ه) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠١٠م ١١٦/٣

(١٥) الأصول في النحو ٥٩/١ .

(١٦) ينظر : الأسلوبية (منهجاً نقدياً) : محمد عزام ، مطابع وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٩م ١١٧ .

(١٧) ينظر : البيان والتبيين ٥٥ .

(١٨) كتاب الصناعتين (الكتابة و الشعر) : العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ، ت نحو ٣٩٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٢م ١٠ .

(١٩) المائدة الآية ٨٣ .

(٢٠) ينظر : الأصول في النحو ٦٩/١ .

(٢١) دلائل الإعجاز : الجرجاني (أبو بكر عبد القاهرة بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ٤٧١ه) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، ط٥ القاهرة ، ٢٠٠٤ م ١٢١ .

(٢٢) الأصول في النحو ٦٨/١ .

(٢٣) النظرة التداولية للمخاطب عند سيبويه ، بحث د. علي شاكر جواد ، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٩ ، ١٧ .

(٢٤) البعد التداولي عند سيبويه (بحث) : مقبول إدريس ، مجلة عالم الفكر ، العدد ١ ، المجلد ٣٣ ، الكويت ، ٢٠٠٤م ٢٥٥ . وينظر : المصدر السابق ٢٠.

(٢٥) ينظر : الأصول في النحو ٢٨٧/١ .

(٢٦) ينظر : الكتاب ١ /١٦٣ .

(٢٧) دلائل الإعجاز ٤٥ .

(٢٨) التعريفات : الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي ٨١٦ه) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٩م ١٠١ ، وينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط ٢٠، ١٩٨٠م ١٦٤/١ .

(٢٩) المقتضب ٢٣٥/١ .

(٣٠) ديوانه ١٨ .

(٣١) ينظر : المقتضب ٢٣٦/١ .

(٣٢) الأصول في النحو ٢٦٥/١

(٣٣) المصدر نفسه ٢٦٨/١ .

(٣٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، الأنصاري (عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ه) ، تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، الكويت ، دار التراث العربي ، ٢٠٠٠م ٤٥١/٢ .

(٣٥) أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه ، مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة : سارة الخالدي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ٢٠٠٦م ٣١ .

(٣٦) العين : الفراهيدي (الخليل بن أحمد ت ١٧٠ ه) ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م ١/ ٢٦ .

(٣٧) الأصول في النحو ١٩٤/٢.

(٣٨) كتاب سيبويه ٢٥٤/٢.

(٣٩) الأصول في النحو ٤٦/٢ .

(٤٠) المصدر نفسه ٦٤/١ .

(٤١) المصدر نفسه ٢٢٦/١ .

(٤٢) المصدر نفسه ٤١٤/١ .

(٤٣) المصدر نفسه ٤١٤/١ .

(٤٤) ديوان أبي داود الإيادي ، جمع وتحقيق أنوار محمود الصالحي ود. أحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء ، دمشق – سوريا ، ط١ ، ٢٠١٠م ١١٢ .

(٤٥) الأصول في النحو ٧٠/٢ .

(٤٦) الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني (محمد بن عبد الرحمن ت ٧٣٩ه) ، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٣م ١ / ١٨٤ ، والنص القرآني الأول من سورة المائدة / من الآية ٣ ، والنص الآخر من سورة النساء / من الآية ٢٣ .

(٤٧) الأصول في النحو ٧٢/٢.

(٤٨) ينظر : التعريفات ٧١.

(٤٩) الأصول في النحو ١ / ٥٩ .

(٥٠) دلائل الإعجاز ١١٣/١ .

(٥١) ينظر : الأصول في النحو ٣٢٩/١ .

مصادر البحث ومراجعه

*** القرآن الكريم**

أولا : المطبوعات :

١- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، عبد الهادي بن ظافر الشهري ، دار الكتاب ، بيروت ، (د. ت) .

٢- الأسلوبية (منهجاً نقدياً) ، محمد عزام ، مطابع وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٩م .

٣- الأصول في النحو ، ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ت ٣١٦ ه) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٦م .

٤- الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (محمد بن عبد الرحمن ت ٧٣٩ه) ، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٣م .

٥- البيان والتبيين ، الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر ت ٢٥٥ه) ، تحقيق درويش جويدي ، المكتبة العصرية ، بيروت .

٦- التعريفات ، الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي ت ٨١٦ه) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٩م .

٧- الدرس النحوي في بغداد ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧م .
٨-دلائل الإعجاز ، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهرة بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ت ٤٧١ه) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٥ ، ٢٠٠٤ م .
٩- ديوان أبي داود الإيادي ، جمع وتحقيق أنوار محمود الصالحي ود. أحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء ، دمشق – سوريا ، ط١ ، ٢٠١٠م .
١٠- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، شرحه وكتب هوامشه عبد المهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٤م .
١١- الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي (الحسن بن قاسم ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق د. فخر الدين قباوة و الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣م .
١٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني ، الآلوسي (شهاب الدين أبو الثناء السيد محمود ت ١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د . ت) .
١٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط ٢٠، ١٩٨٠م .
١٤- شرح المفصل ، ابن يعيش النحوي (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د . ت) .
١٥- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، القيرواني (ابن رشيق أبو علي بن الحسين ت٤٥٦ه) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ ، (د. ت) .
١٦- العين ، الفراهيدي (الخليل بن أحمد ت ١٧٠ ه) ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م .

١٧- الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠ه) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٤ م .
١٨- كتاب شرح أشعار الهذليين ، السكري (أبو سعيد الحسن بن الحسين النحوي ت ٢٧٥ه) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، و محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، (د. ت) .
١٩- كتاب الصناعتين (الكتابة و الشعر) ، العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ، ت نحو ٣٩٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٢م.
٢٠- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، الحموي (عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي ت ٦٢٦ه) ، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م .
٢١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، الأنصاري (عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ه) ، تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، الكويت ، دار التراث العربي ، ٢٠٠٠م .
٢٢- المقتضب ، المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥ه) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠١٠م .

البحوث والرسائل الجامعية :

١-أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه ، مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة : سارة الخالدي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ٢٠٠٦م .
٢-البعد التداولي عند سيبويه (بحث) ، مقبول إدريس ، مجلة عالم الفكر ، العدد ١ ، المجلد ٣٣ ، الكويت ، ٢٠٠٤م .
٣-النظرة التداولية للمخاطب عند سيبويه (بحث) ، د. علي شاكر جواد ، مجلة كلية العلوم الإسلامية جامعة كربلاء ، ٢٠١٩ .